

أثر ارتفاع الأجور على الاستهلاك و الادخار دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1974-2009

العربي مليكة

طالبة دكتوراه

مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة معسكر

larbi.malika@yahoo.fr

الملخص:

كما هو معروف هناك علاقة بين الأجور، الاستهلاك و الادخار (نظرية كينز)، لكن دراستنا تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الأجور، الاستهلاك و الادخار في الجزائر فترة (1974-2009)م و تحليلها اقتصاديا، و ذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة، و أضفنا في موضوع بحثنا الأسعار كمتغير له قدرة التأثير على الاستهلاك، مع عرض تطورات نظام الأجور في الجزائر و استهلاك و ادخار العائلات الجزائرية، ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء اختبار جرانجر من أجل تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة .
الكلمات المفتاحية: الأجور، الاستهلاك، الادخار، سببية جرانجر.

Résumé:

Comme il est bien connu qu'il existe une relation entre les salaires, consommation et l'épargne (la théorie keynésiens), mais notre étude vise à déterminer la nature de la relation entre les salaires, consommation et l'épargne en période Algérie (1974-2009) et l'analyse économique, et grâce à une révision du cadre théorique de l'étude, et nous ajoutons sur le sujet de notre variable prix a la capacité d'influer sur la consommation, avec un système de l'évolution des salaires en Algérie et de la consommation et épargne des familles algériennes, pour mener cette étude sont ensuite appliqués sur la base de programme moderne dans le domaine de l'analyse et le test des séries chronologiques granger afin

d'analyser le lien de causalité entre les variables de l'étude.

Mots-clés: les salaires, la consommation, l'épargne, la causalité de Granger.

مقدمة:

إن التطور الذي عرفته الدول في شتى الميادين الاقتصادية و الاجتماعية السياسية نتيجة جهود مبدولة سواء كانت جسدية أو ذهنية ، حيث أن المحرك الأساسي فيه هو العمل و هذا الأخير يعتبر المساهم الأساسي في دفع عجلة النمو و التنمية ، فالعمل كما نعرفه هو التضحيات التي يبذلها العامل من أجل تأمين حياته العائلية مقابل ما يحصل عليه من أجر، سواء كان زهيدا لا يكفي حتى الضروريات أو كبيرا يصل إلى حد الكماليات.

و يعتبر الأجر من أهم المواضيع المطروحة للنقاشات بين العمال و أصحاب العمل ، فأغلبية النزاعات التي تدور في أوساط المجتمع سببها السعي إلى الرفع من مستوى الأجر من أجل تحسين المستوى المعيشي، و من هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية : ما هي الآثار الناتجة عن ارتفاع و زيادة الأجور في الجزائر على الاستهلاك و الادخار و كيف يتم تقييمها ؟. تتجلى أهداف هذه الورقة البحثية في الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية للموضوع و التأكيد على أهمية الأجر و الدور الذي يلعبه في مساعدة الفرد.

1. المقاربة النظرية للأجور، الاستهلاك و الادخار:

1.1. تفاوت الأجور و أسبابها:¹

لو كانت الوظائف متماثلة و الأشخاص متشابهين تماما وكافة الأسواق ذات منافسة كاملة، لكان هناك أجر وحيد

¹ دومينيك سالفاتور – يوجين ديوليو ، "مبادئ الاقتصاد" شوم المقررات الجامعية ترجمة فؤاد صالح ، أكاديميا للنشر والطباعة ببيروت -لبنان- طبعة 2001 ص 358.

حيث ينقسم الاستهلاك إلى نوعين: الاستهلاك الذاتي أو الثابت و هو الاستهلاك الذي يحتاجه الفرد و لا يمكن تجنبه مثل الأكل و الشرب حتى لو لم يوجد عنده دخل و الذي يتم تمويله من خلال استخدام المدخرات إن وجدت أو الاقتراض أو السرقة في بعض الأحيان، و النوع الثاني من الاستهلاك و هو الاستهلاك التابع أو المتأثر بالدخل و هو الاستهلاك الذي يمارسه الأفراد نتيجة حصولهم على دخل معين مما يحفزهم على شراء بعض السلع و الخدمات بنسبة معينة من الدخل و هكذا فإن إجمالي الاستهلاك هو المجموع الجبري للاستهلاك الثابت و المتأثر، و هذا ما يسمى بالاستهلاك الكلي و يشكل إجمالي الاستهلاك الكلي لكل أفراد المجتمع الاستهلاك الكلي الخاص، بينما و بنفس المفهوم يشكل إجمالي الاستهلاك الحكومي الثابت و المتأثر الاستهلاك العام الكلي بحيث يمثل مجموع الاستهلاك الكلي الخاص و العام الاستهلاك الكلي للدولة.⁴

1. 3. الادخار و دوافعه:

بما أن الدخل يتكون من جزئين فقط هما : الاستهلاك و الادخار ، و يمكن توضيح هذه العلاقة جبرياً كالآتي :

$$Y = C + S$$

حيث : Y : يرمز للدخل .

C : يرمز للاستهلاك

S : يرمز للادخار.

و بالتالي يمكن أن نقول أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي يتبقى بعد النفاق على الاستهلاك (أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك). إذن يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل و الاستهلاك.⁵

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة و الرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.

لكافة الوظائف و لكافة العمال.ولكن الوظائف حتى منها الذي يتطلب نفس الكفاءة، قد يختلف في طبيعة العمل (اختلاف الجاذبية بين عمل و آخر). و يجب أن تعطى أجور أعلى لجذب و الاحتفاظ بالعمال في الوظائف الصعبة. لذلك يحصل عمال التنظيف على أجور أعلى من الحراس أو الحمالين. تسمى هذه الاختلافات بفرق طبيعة العمل . حتى لو كانت جميع الوظائف تنصف نفس درجة الجاذبية فإن تفاوت الأجر سيستمر الأمر لذوي المهن الأخرى لذلك يخضع العمل إلى عدد كبير من المجموعات غير المناقشة، كل منها يتطلب مستوى مختلفاً من التدريب و يكسب أجراً مختلفاً. أخيراً بعض الاختلافات في الأجور ينتج عن الأسواق غير الكاملة، تشمل عيوب الأسواق نقص المعلومات المتوفرة و عدم الرغبة بالانتقال، و قوة الاتحادات، و قوانين الحد الأدنى للأجور ، و قوة احتكار الشراء. يلاحظ في الحياة العملية وجود التفاوت الكبير في الأجور بين مختلف أصناف العمال و صنوف الوظائف، ينجم هذا التفاوت بشكل عام عن خليط من هذه العوامل الثلاثة.

ما هي الأسباب التي تجعل أجر الطبيب أو المهندس يزيد كثيراً عن أجر عامل البناء أو عامل النظافة؟² نجد أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في اختلاف ظروف الطلب و ظروف العرض من حرفة إلى أخرى. فكلما زادت شدة حاجة المجتمع إلى خدمات فريق من العمال دون آخر و كلما قلت الكميات المعروضة من تلك الخدمات بسبب فترة التعليم أو التدريس و التكاليف اللازمة لها كلما زادت أجور هذه الطائفة و العكس في حالة حاجة المجتمع إلى خدمات ه الطائفة و زيادة الكمية المعروضة من خدماتها.

1. 2. الاستهلاك:

يرتبط الدخل بالاستهلاك والادخار بعلاقة مباشرة حيث يمكن تعريف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع و الخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة ، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها:³

- 1- مستوى دخل الفرد .
- 2- الميل الحدي للاستهلاك.
- 3- أسعار السلع و مرونتها.

² إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات "مفاهيم و نظم اقتصادية"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان -الأردن- الطبعة الأولى 2004، ص 474.

³ حسام داود ، مصطفى سليمان ، عماد الصعدي ، خضر غقل ، يحي الخصاونة ، "مبادئ الاقتصاد الكلي " ،دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان -الأردن- الطبعة الثالثة: 2005م . ص 93- 94.

⁴ <http://alanbat.net/post24753.htm#sthash.FBfS0vTM.dpuf>

⁵ بسم الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني للنشر - بيروت ، لبنان الطبعة الأولى 2010 ص 162.

أما عدم تدهور الأجور بشكل أسوأ فيعزى جزئياً إلى تأثير الصين حيث ارتفعت الأجور بنسبة بلغت تقريباً 12 في المائة حتى في أحلك أوقات الأزمة.⁸ وباستثناء الصين، فإن النمو العالمي للأجور تراجع بشكل أكثر حدة من 1,2 و 2,2 في المائة في 2006 و 2007 إلى 0,8 و 0,7 في المائة عامي 2008 و 2009. وإلى جانب الخسائر الكبيرة في الوظائف خلال الأزمة التي رفعت العدد الإجمالي للعمال العاطلين عن العمل إلى 205 ملايين شخص في 2010 (أي 27,6 مليون شخص أكثر مما كان عليه الوضع في 2007)،⁹ فإن العمال الذين حافظوا على وظائفهم عانوا من الأزمة من خلال النمو الأضعف في الأجور. وخسارة فرص العمل في القطاع المنظم وتباطؤ النمو في الأجور وبالتالي في الدخل، لها تفسيرات مهمة تشرح سبب استمرار فقر العاملين. وتشير التقديرات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية إلى أن عدد العمال الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع البالغة 1,25 دولاراً أمريكياً في اليوم الواحد من حيث تكافؤ القوة الشرائية، بلغ حوالي 40 مليون عامل أكثر مما كان متوقعاً أن يكون عليه الوضع في 2009 استناداً إلى اتجاهات ما قبل الأزمة.¹⁰

وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار، سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جلية للفرد وللدولة. ففيما يتصل بالفرد تهيب هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجزٍ إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته. وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد وتتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل، وفيما يتصل بالدولة فإن المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطراب الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في ارتفاع الأسعار.

- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

2. اتجاهات الأجور:

2.1. اتجاهات الأجور على المستوى العالمي:

خلال العقد الذي سبق الأزمة الاقتصادية العالمية، اتسمت اتجاهات الأجور بفضل نمو الأجور عن المكاسب في إنتاجية العمل في الاقتصاديات المتقدمة⁶ وبالتراجع طويل الأمد في حصص الأجور وبتوسع تفاوت الأجور المترافق غالباً مع زيادة انتشار الأجور المتدنية.⁷ وقد خفضت الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم النمو الإجمالي للأجور إلى النصف، كما يرد ذلك في الشكل (01) ومقارنة مع معدلات النمو قبل الأزمة، التي كانت تبلغ 2,7 و 2,8 في المائة في 2006 و 2007 انخفض النمو الإجمالي للأجور إلى النصف تقريباً ليبلغ 1,5 و 1,6 في المائة في 2008 و 2009.

⁸ ولكن ينبغي الإشارة إلى أن بيانات الأجور الصينية تشير فقط إلى "الوحدات الحضرية".

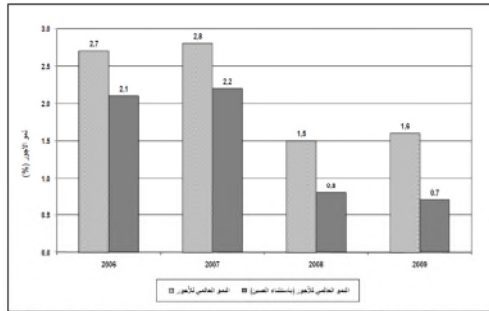
⁹ ILO: *Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery* (Geneva, 2011), p. 12 and table A4; available at: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_150440.pdf

¹⁰ مكتب العمل الدولي، الدورة 310 جنيف: مارس 2011. الوثيقة GB . 310 / ESP/ 3

⁶ يشير تعبير "الاقتصادات المتقدمة" إلى 27 بلداً وردت في مكتب العمل الدولي: تقرير الأجور في العالم 2010-2011، الملحق التقني، الجدول ألف.

⁷ مكتب العمل الدولي: تقرير الأجور في العالم 2008-2009 (جنيف 2008) و لا سيما الفصلان 2 و 3.

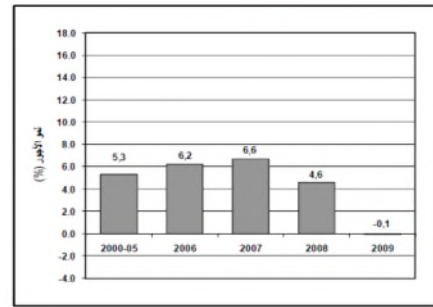
الشكل (01): النمو العالمي للأجور، 2006-2009 (التغيرات من سنة إلى سنة، بالقيم الحقيقية، بالنسب المئوية).



ملاحظة: يحسب النمو العالمي للأجور على أنه المتوسط المرجح لمعدلات النمو الوطنية لمناطق الأجور الشهيرة باتباع الطريقة المتداولة على الوطنية والمنهجية التي تلتها مكتب العمل الدولي. أجور في العالم 2010-2011، الملحق الثاني الأول.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بشأن الأجور في العالم، استناداً إلى بيانات مستقاة من مكاتب الإحصاء الوطنية.

(أ) أوروبا الوسطى والشرقية



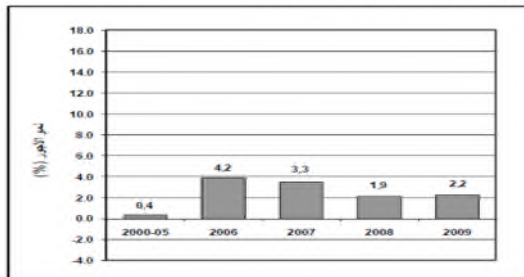
2.2. نمو الأجور في الاقتصادات الناشئة والنامية:

عموماً، ازداد نمو الأجور بشكل كبير في الاقتصادات الناشئة والنامية. فبالنسبة إلى اقتصادات أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فإن النمو المرتفع للأجور وصولاً إلى الأزمة يعكس كذلك عمق التراجع في الأجور خلال الفترة الانتقالية في التسعينات، وبالتالي القاعدة المتدنية في أوائل القرن الحادي والعشرين (انظر الشكل(02)، اللوحان "أ" و "ب"). وفي حين كان النصف الأول من العقد الماضي مخيباً للآمال بالنسبة إلى العاملين بأجر في أمريكا اللاتينية والكاريبي (حيث بلغت معدلات النمو السنوية 0,4% فقط بين عامي 2000 و 2005)، سجل الإقليم نمواً كبيراً في الأجور الحقيقية بنسبة 4,2 و 3,3% في

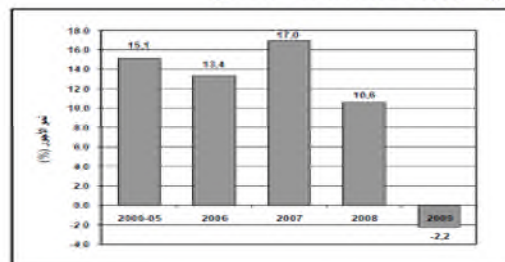
2006 و 2007 (انظر الشكل(02)، اللوحة "ج"). وقد تجاوز نمو الأجور في آسيا نسبة 7% سنوياً خلال العقد، ويعود ذلك جزئياً إلى الأداء القوي للصين (انظر الشكل(02)، اللوحة "د"). ولا بد من أن يُنظر، مرة أخرى، إلى هذا الاتجاه في سياق مستويات الأجور التي لا تزال متدنية، وهو نتيجة تتوقعها نظرية التنمية التقليدية عندما يؤدي التصنيع السريع إلى نقص في اليد العاملة. وبالنسبة إلى أفريقيا والشرق الأوسط، لا تسمح القيود المتعلقة بالبيانات بالتوصل إلى تقديرات موثوقة بها. غير أن التقديرات المؤقتة وغير النهائية تشير إلى أن الأجور في أفريقيا ارتفعت خلال العقد الماضي، في حين شهدت الأجور ركوداً فعلياً في الشرق الأوسط (انظر الشكل(02)، اللوحان "هـ" و "و").

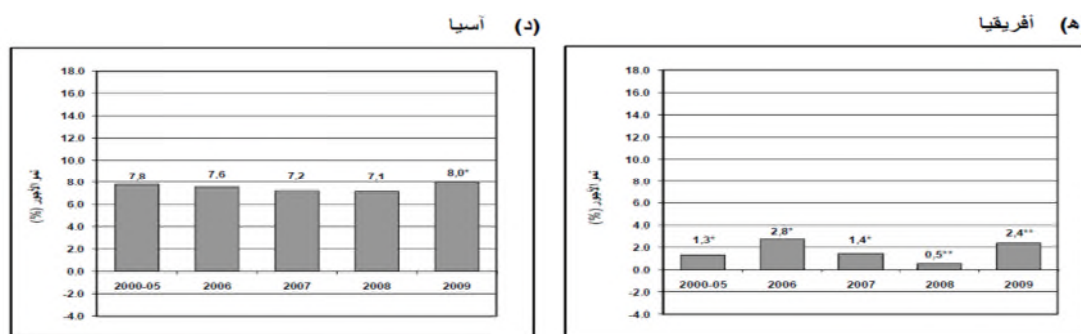
الشكل(02): نمو الأجور في الاقتصادات الناشئة والنامية فترة 2000-2009.

(ج) أمريكا اللاتينية والكاريبي



(ب) أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى





ملاحظات: * تقديرات مؤقتة (استناداً إلى تغطية 75%).

**تقديرات غير نهائية (استناداً إلى تغطية تتراوح بين 40 و 60%

(...)تقديرات غير متاحة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بشأن الأجور في العالم، استناداً إلى بيانات مستقاة من مكاتب الإحصاء الوطني.

وبسبب القيود المتعلقة بالبيانات، لم تظهر أي نتائج واضحة بالنسبة إلى أفريقيا والشرق الأوسط. وفي بلدان عديدة، كان من شأن تضخم أسعار السلع الغذائية في 2008 أن أضعف القوة الشرائية الحقيقية للأجور خلال ذلك العام.

3. دراسة قياسية لأثر ارتفاع الأجور على الاستهلاك و

الادخار في الجزائر (1974-2009)م: استخدمنا في

دراستنا الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات المتغيرات

الثلاثة، والجدول (01) التالي يمثل المتغيرات المستعملة

في الدراسة:

ويمكن رؤية أكبر أثر تركته الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم على الأجور في أوروبا الوسطى والشرقية حيث تراجعت الأجور بنسبة (0,1 -) % عام 2009 وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مع تراجع بلغ (2,2 -) % عام 2009. وبضاف هذا الأثر الضار على الأجور إلى الزيادة المهمة في البطالة خلال الأزمة، ويساعد على تفسير الزيادة في فقر العاملين (باستخدام عتبة تكافؤ القوة الشرائية البالغة دولارين أمريكيين في اليوم الواحد).

وأيضاً نمو الأجور بشكل كبير في أمريكا اللاتينية والكاريبي، لكنه بقي على حاله في آسيا حيث تمكنت اقتصاداتها من أن تتصدى للأزمة على نحو أفضل.

المتغيرات	فترة الدراسة	رمزه	مصدره
كتلة الأجور.	2009-1974	mass	ONS
الاستهلاك النهائي للأسر.	2009-1974	Conso_m	ONS
الادخار الصافي.	2009-1974	Epar	ONS
الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك.	2009-1974	IPGC	ONS
معدل الناتج الداخلي الخام.	2009-1974	PIB	FMI

المصدر: من إعداد الباحثة.

في ظل وجود الثابت (c: constante) و الزمن (linear trend) ومستوى معنوية 5%.

1.3. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

ستطبق في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dicky- Fuller (ADF) 1979)،

جدول (02): السلاسل الزمنية غير المستقرة و الفرق الذي تكون فيه مستقرة.

أصبحت مستقرة		مستقرة			
الفرق 2	الفرق 1	لا	نعم		
			3.023	t_{cal}	mass
			2.951	t_{tab}	
5.616		2.312		t_{cal}	Conso_m
2.957		2.951		t_{tab}	
	3.580	0.233		t_{cal}	Epar
	2.951	2.849		t_{tab}	
	5.794	2.150		t_{cal}	IPGC
	2.951	2.849		t_{tab}	
			3.589	t_{cal}	PIB
			2.849	t_{tab}	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **evIEWS7**

من تحليل الفروقات للسلسلة فتحصلنا على إستقرارية عند الفرق الأول بالنسبة للادخار الصافي و الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك و إستقرارية عند الفرق الثاني بالنسبة الاستهلاك النهائي للأسر. وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها من دراسة إستقرارية السلسلة يمكننا مواصلة عملية التحليل من خلال التطرق إلى عنصر السببية مع العلم أنه يتم الاعتماد على السلاسل المستقرة بنسبة لكل المتغيرات.

بعدما أدخلنا المعلومات الخاصة بكل المتغيرات التي نحتاج إليها من أجل دراسة الفرضية في برنامج **evIEWS** تطرقنا إلى دراسة المرحلة الأولى من تحليل المعطيات وهي دراسة الإستقرارية، من خلال ملاحظة الجدول أعلاه نستنتج أن هناك متغيرين مستقرين و الاستقرار ناتج عن عدم وجود اتجاه تصاعدي أو تنازلي للسلسلة أو عدم وجود العديد من نقاط شاذة في المعطيات التي تمكنا من جمعها.

في المقابل نلاحظ أن باقي المتغيرات غير ساكنة أي غير مستقرة و عليه قمنا بإعادة دراسة الإستقرارية انطلاقاً

2.3. علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول (03): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

	mass	Conso_m	Epar	IPGC	PIB
mass	1	0.99	0.93	-0.34	-0.10
Conso_m	0.99	1	0.91	-0.36	-0.08
Epar	0.93	0.91	1	-0.39	-0.04
IPGC	-0.34	-0.36	-0.39	1	-0.30
PIB	-0.10	-0.08	-0.04	-0.30	1

- من الجدول (03) نلاحظ أن هناك:
- علاقة ارتباط موجبة قوية بين:
 - كتلة الأجور و الاستهلاك النهائي للأسر،
 - كتلة الأجور و الادخار الصافي،
 - الاستهلاك النهائي للأسر و الادخار الصافي.
 - علاقة ارتباط سالبة ضعيفة نسبياً بين:
 - كتلة الأجور و الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك،
 - كتلة الأجور و معدل الناتج الداخلي الخام،
 - الاستهلاك النهائي للأسر و الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك،
 - الاستهلاك النهائي للأسر و معدل الناتج الداخلي الخام،

لكن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي كونها لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير. وترتبط المتغيرات مع بعضها دالياً، لذا سنستخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة.

- الادخار الصافي و الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك،
- الادخار الصافي و معدل الناتج الداخلي الخام.

3.3

بين التغير في كتلة الأجور و متغيرات الدراسة في الجزائر فترة (1974-2009):

4. علاقة السببية لغرانجر و التحليل الاقتصادي للنتائج: الجدول (04) يمثل ملخص للعلاقة السببية

5.

السببية وفق Granger		عدم وجود السببية	
من الأجور	إلى الأجور	من الأجور	إلى الأجور
x			x
x			x
	x	x	
	x	x	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7

المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك و النمو الاقتصادي كلهم لا يسببون التغير في كتلة الأجور.

3. التغير في الاستهلاك النهائي للأسر خلال فترة الدراسة أي هناك زيادة في استهلاك السلع و الخدمات و أي زيادة الطلب هذا معناه الزيادة في الإنتاجية و كل هذا لم يسبب التغير في كتلة الأجور و هذا يتعارض مع الجانب النظري الذي يقول أن أجر العامل يزداد بزيادة الإنتاج (نظرية الإنتاجية الحدية التي جاء بها الكلاسيك الجدد).

4. توصلنا أيضاً إلى أن التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك لم يسبب التغير في كتلة الأجور و هذا يتعارض مع الجانب النظري الذي يقول أن قيمة الدخل الحقيقي تتأثر بالمستوى العام للأسعار عكسياً فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجر و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية.

من الجدول (04) نلاحظ:

1. التغير في كتلة الأجور سبب التغير في كلا من الاستهلاك النهائي للأسر و الادخار الصافي و مما سبق أيضاً هناك علاقة طردية (موجبة) بين كتلة الأجور و الاستهلاك النهائي للأسر و منه عندما ترتفع الأجور يزيد معها الاستهلاك و لكن ليس بنفس نسبة زيادة الأجر، و بالمثل هناك علاقة طردية (موجبة) بين كتلة الأجور و الادخار الصافي و هي جيدة نوعاً ما، و هذا يعني أنه عندما زادت الأجور زاد معها الادخار و لكن ليس بنفس نسبة الزيادة وهذا كله يتوافق مع التحليل النظري (نظرية كينز).
2. التغير في كتلة الأجور لم تسبب في كل من التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك و النمو الاقتصادي. و من جهة أخرى فإن التغير في الاستهلاك النهائي للأسر، التغير في الادخار الصافي، التغير في

الجدول (05) يمثل ملخص للعلاقة السببية بين التغير في الاستهلاك النهائي للأسر و متغيرات الدراسة في الجزائر فترة (1974-2009):

السببية وفق Granger		عدم وجود السببية	
من الاستهلاك	إلى الاستهلاك	من الاستهلاك	إلى الاستهلاك

	x	x		الادخار الصافي
	x	x		الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك.
x	x			معدل الناتج الداخلي الخام.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7.

التغير في الادخار الصافي سبب في التغير في الاستهلاك النهائي للأسر أي أنه عندما زادت المدخرات زادت العائلات في الاستهلاك وهذا راجع إلى زيادة الأجور و هو يتوافق مع الجانب النظري رغم انخفاض المدخرات خلال فترة الأزمة البترولية عام 1986م لم يتأثر الاستهلاك النهائي للأسر لأن العائلات الجزائرية في هذه الفترة لكي لا تغير من استهلاكها (النمط الاستهلاكي المعتادة عليه) سحبت جزء من مدخراتها. التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك سبب في التغير في الاستهلاك النهائي للأسر أي أن الزيادة في الاستهلاك سببه انخفاض المستوى العام للأسعار و هذا يتوافق مع الجانب النظري الذي يقول أن كل تغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك ينعكس على دالة الاستهلاك بأكملها فتتخفض بارتفاع الأسعار و ترتفع بانخفاض الأسعار ، و خلال فترة الدراسة في الجزائر فتذبذب الأسعار أثر عكسيا على الاستهلاك. معدل النمو الاقتصادي لم يسبب في التغير في الاستهلاك النهائي للأسر خلال فترة الدراسة في الجزائر لأن معدل النمو كان متذبذبا و لكن الاستهلاك كان دائما في تزايد.

من الجدول (05) نلاحظ بأن التغير في الاستهلاك النهائي للأسر لم يسبب في كل من التغير في الادخار الصافي، التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك، النمو الاقتصادي وهذا يعني:

التغير في الاستهلاك النهائي للأسر لم يسبب في التغير في الادخار الصافي و هذا يدل على أن العائلة الجزائرية رغم زيادتها في الاستهلاك (اقتناء السلع و الخدمات) لم تسحب من مدخراتها إنما هو راجع إلى ارتفاع الأجور، فجزء منها وجه للاستهلاك و الباقي للادخار. وجدنا أيضا أن التغير في الاستهلاك النهائي للأسر لم يسبب التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك وهذا يعني أن الزيادة في الاستهلاك أدت إلى الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات و كله لم يسبب في ارتفاع الأسعار. من جهة أخرى فإن التغير في الادخار الصافي و المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك سببا التغير في الاستهلاك النهائي للأسر، أما النمو الاقتصادي فلا يسبب في التغير في الاستهلاك النهائي للأسر و هذا يعني أن:

الجدول (06) يمثل ملخص للعلاقة السببية للتغير في الادخار الصافي و متغيرات الدراسة في الجزائر فترة (1974-2009)

	السببية وفق Granger		عدم وجود السببية	
	من الادخار	إلى الادخار	من الادخار	إلى الادخار
الرقم الاستدلالي للأسعار على الاستهلاك.			x	x
معدل الناتج الداخلي الخام.			x	x

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7.

الصافي لكن ليس بنفس النسبة بل (حسب ميل كل منهما).

- رغم الزيادة المستمرة للأسعار في فترة الدراسة لم يتأثر الاستهلاك النهائي للأسر فقد ارتفع هو أيضا.
- رغم ارتفاع كتلة الأجور الذي ساهم بطريقة مباشرة في زيادة الاستهلاك النهائي للأسر و الزيادة في الادخار إلا أن كل هذا لم يسبب في رفع معدل النمو الاقتصادي.

المراجع:

- 1 إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات "مفاهيم و نظم اقتصادية"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان -الأردن- الطبعة الأولى 2004.
- 2 بسام الحجار، عبد الله رزق ،الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني للنشر - بيروت ، لبنان الطبعة الاولى 2010.

من الجدول (06) نلاحظ بأن التغير في الادخار الصافي لا يسبب في كل من التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك و النمو الاقتصادي.

رغم أن الادخار الصافي يساهم في الادخار الوطني الذي يعتبر مهما لرفع معدل النمو الاقتصادي لكن ما وجدناه هو أن التغير في الادخار لم يسبب في النمو الاقتصادي و هذا يتعارض مع الجانب النظري .

من جهة أخرى فإن كلا من التغير في المؤشر العام للأسعار على الاستهلاك و النمو الاقتصادي لا يسببان أيضا التغير في الادخار الصافي.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

- ارتفاع كتلة الأجور الحاصلة في فترة الدراسة ساهمت بطريقة مباشرة في الزيادة في الاستهلاك النهائي للأسر و الزيادة في الادخار

- 3 حسام داوود ، مصطفى سليمان ، عماد الصعيدي ، خضر غقل ، يحيى الخصاونة ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان -الأردن- الطبعة الثالثة: 2005 م .
- 4 دومينيك سالفاتور - يوجين ديوليو ، "مبادئ الاقتصاد" شوم المقررات الجامعية ترجمة فؤاد صالح ، أكاديمية للنشر والطباعة بيروت -لبنان- طبعة 2001.
- 5 مؤتمر العمل الدولي، استنتاجات بشأن مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، الدورة 97 جنيف، 2008، لا سيما الفقرات من 7 فصاعداً.
- 6 مكتب العمل الدولي: تقرير الأجور في العالم 2009-2008 (جنيف 2008) و لا سيما الفصلان 2 و 3.
- 7 مكتب العمل الدولي: تقرير الأجور في العالم 2010-2011، الملحق التقني، الجدول ألف.
- 8 مكتب العمل الدولي ، الدورة 310 جنيف : مارس 2011 . الوثيقة GB . 310 / ESP/3
- 9 مكتب العمل الدولي :اتجاهات العمالة العالمية، 2011.

المراجع الأجنبية:

- 1 <http://alanbat.net/post24753.htm#sthash.FBfS0vTM.dpuf>
- 2 ILO: *Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery* (Geneva, 2011), p. 12 and table A4; available at. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_150440.pdf
- 3 W.A. Lewis: 'Economic development with unlimited supplies of labour', in *The Manchester School*, Vol. 22 (1954), pp. 139–191, and S. Kuznets: 'Economic growth and income inequality', in *American Economic Review*, Vol. 45, No. 1 (1955)